نشـــــــــــرة
الجمعية اللبنانية

# من أجل ديمقراطية الإنتخابات

عدد رقم ٤ - كانون الاول ٢٠١١

نبيل حسن،

عضو الهيئة الادارية للجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات

## خلي عينك عليها...

قد يتساءل البعض لماذا اختارت الجمعية شعار «خلي عينك عليها ...» الذي لطالما اعتمدته كعنوان لحملات المراقبة السابقة، اليوم عنواناً لإفتتاحية نشرتها الدورية الرابعة.

والسبب أن الشّعار تماماً كـــ«شارة» الجمعية أي «العين» يتخطّى بمعناه مراقبة الانتخابات وملاحظة مدى تطابقها مع معاييرالانتخابات الحرّة النزيهة والشفّافة، بل يرمي إلى الإضاءة على أهميّة دوريّة الانتخابات والدور الذي تلعبه العملية الانتخابية في صناعة نظام ديمقراطي يحترم إرادة الشعوب ويعطيها دورها في المشاركة والمساءلة. فإذا تأمّلنا قليلاً في ما يحصل في لبنان والعالم العربي في هذه المرحلة، نرى أن العيون بأجمعها شاخصة إلى الانتخابات.

نرى عيون المحلّلين السياسيّين في العالم تركّز على تحليل نتائج الانتخابات الأوليّة في مصر، كما مجريات ونتائج انتخابات تونس، بعد أن تناقل العالم أجمع صور طوابير المقترعين الطويلة التي تعكس حماسة الناس للمشاركة وإبداء الرأي حينما يتاح لها ذلك.

كما نرى عيون الثوّار في أكثر من بلد عربي تتطلّع بشوق إلى انتخابات مبكّرة تكلّل مطالبها وتترجم صوت الثورة الصادح الرامي إلى تغيير قريب في الحكم والنظام.

ونرى جميع اقتراحات الحلول للدول التي تعاني أزمات تتضمّن إجراء انتخابات ديمقراطية والاحتكام لنتائجها.

هذا في العالم العربي، أمّا في لبنان فنرى عيون الأحزاب السياسيّة شاخصة إلى نتائج انتخابات الجامعات، والإعلام منكبٌّ على نقل وتحليل نتائج انتخابات النقابات، فيما لا يخلو أي إجتماع سياسي من نقاش قانون الانتخابات النيابية الأمثل وشكل النظام الانتخابي المقبل.
أمّا عيوننا نحن في الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، فكانت في الأشهر القليلة الماضية، كما سترون في صفحات هذا العدد، شاخصة إلى جميع هذه المحطات.

فبالإضافة إلى الدور المحوري الذي لعبته الجمعيّة في دعم عملية التحضير لمراقبة الانتخابات التونسية، كنا نراقب عن كثب كيف طبّق جزء كبير من الإصلاحات في تونس ومصر وبفترات قصيرة جداً سبقت

### في هذا العدد:

- الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات:..... ٢
- الاردن..... ٢
- تونس..... ٤
- مصر..... ٧
- تحقيق حول انتخابات المجالس الطلاّبية..... ٨
- لقاء الجمعية مع رؤساء بلديات المتن..... ١١
- شؤون المتطوعين..... ١٢

الانتخابات، ما يدحض عدداً من الحجج التي تستخدم في لبنان من أجل رفض الاصلاحات المقترحة.

فقد تمكّن التونسيون والمصريون من استخدام أوراق الاقتراع المعدّة مسبقاً والانتخاب ضمن نظام نسبي على الرغم من قصر الفترة الزمنيّة للتوعيّة الانتخابيّة بسبب ظروف البلدين. وكذلك تمكن التونسيون من استحداث هيئة عليا للإشراف على الإنتخابات في غضون ثلاثة شهور فقط!

امّا لبنانياً، فقد واكبت الجمعية انتخابات الجامعات اللبنانيّة التي تضمّن أغلبها أيضاً جزءاً من الإصلاحات الانتخابية، ما شكّل فرصة إضافية للإثبات إمكانية تطبيقها ومدى فعاليتها. كما باشرت الجمعية في انتخاب مجالس لمتطوعيها في المناطق، واعتمدت في القانون الانتخابي الذي يرعى اجراء هذه الانتخابات جميع الاصلاحات التي لطالما طالبت بإقرارها في القوانين الانتخابية المختلفة.

هذا ولم تنس الجمعية ايلاء جزء هام من عملها لنشاطات المتطوعين المناطقية المتنوعة.

أخيراً وليس آخراً،

وكي نستثمر هذه التجارب الناجحة في عملية الإصلاح الكبرى لقانون الانتخابات النيابية، كثّفت الجمعية في الآونة الأخيرة نشاطها ضمن الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي في هذه المرحلة الحاسمة التي بدأ فيها النقاش الجدي حول القانون الانتخابي الجديد الذي نصرّ، نحن في الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، على تضمينه جميع الإصلاحات الأساسية ، وندعو الجميع إلى مواكبة هذه المطالب، والمشاركة بنشاطات هذه المرحلة المهمّة.

شاركونا نشاطاتنا لأنّ أهدافنا واحدة...

لمزيد من المعلومات الرجاء الإتصال بنا:
تلفاكس: ٠١-٣٥١٧٥١
www.lade.org.lb

الجمعية اللبنانية من أجل ديموقراطية الإنتخابات
Lebanese Association for Democratic Elections

# الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات:

## الأردن

تأسست الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات في لبنان، تزامناً مع الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٩. ومن أهدافها تعزيز الديمقراطية وتطوير وإصلا ح الأنظمة والتشريعات الانتخابية في البلدان العربية، إضافة إلى تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال الرقابة والمتابعة الانتخابية.

هذا وتساهم الشبكة، بالتعاون مع المنظمة السويدية «دياكونيا»، في مناقشة الأنظمة الانتخابية في الأردن وتطويرها بالتعاون مع المجتمع المدني الأردني، وبالشراكة مع اتحاد المرأة الأردنية.

لقد تم اختيار الأردن في هذا الوقت بالتحديد تماشيا مع دنو أجل الاستحقاق الانتخابي هناك وعلى خلفية استبدال القانون الحالي بقانون جديدبالاضافة الى انّ جلالة الملك عبد اللّه الثاني كلّف «لجنة الحوار الوطني» لصياغة مسودة قانون وعرضه على الجهات المعنية من اجل مناقشته واقراره قبل الانتخابات التشريعية المقبلة،

ويأتي العمل على قانون الانتخابات في الأردن بالتزامن مع العمل على تطوير القوانين التي ترعى عمل الاحزاب والاستعدادات لتنظيم الانتخابات البلدية قريبا.

ففي سياق هذا المشروع، قام فريق عمل مؤلّف من خبراء عرب بزيارة العاصمة الادرنية عمّان حيث التقى عددا من الاحزاب الأردنية، إضافة إلى عدد من الشخصيات السياسية والفعاليات المناطقية والعشائرية وهي:

- المركز الوطني لحقوق الإنسان
- وزارة التنمية السياسية
- حزب الإصلا ح الأردني
- مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة الأردن
- تحالف المجتمع المدني من أجل قانون انتخابات
- جريدة الرأي الأردنية
- دولة الرئيس الأستاذ أحمد عبيدات ( رئيس الحكومة الأردنية السابق)
- إتحاد عمال الأردن
- اللجنة التحضيرية لاتحاد النقابات العمالية المستقلة
- مركز بديل
- مركز القدس للدراسات الإسلامية
- النائب عبلة أبو علبة

وكان هدف اللقاءات استطلاع مختلف الآراء حول الوضع القائم والقانون الحالي والقانون المقترح من اللجنة المكلّفة من قبل جلالة الملك. وتجدر الإشارة إلى أنّ المجتمع االمدني الأردني، قام بإعداد اقتراح قانون آخر منفصل، وهو يضغط حالياً على الحكومة من أجل مناقشته وإحالته إلى المجلس التشريعي.

هذا، وقد تمّ تشكيل فريق لدراسة القوانين المذكورة أعلاه، واقتراح صيغة قانونية تأخذ بالاعتبار هذه القوانين، وتراعي الخصوصية الأردنية لجهة تمثيل العشائر والدوائر والأحزاب، وبما ينسجم والمعايير الدولية لديمقرطية الانتخابات ولحقوق الإنسان .

ونظّمت الشبكة العربية بالتعاون مع إتحاد المرأة الأردني والجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، والتي تنسق هذا المشروع، ورشة عمل متخصصة لمناقشة القوانين المقترحة، والتوصل إلى القانون الأمثل للحالة الأردنية. شارك في الورشة ممثلو الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، إضافة إلى أكثر من عشرين خبيراً عربيًا قدموا من مختلف الدول العربية، بهدف إشراك المجتمع الأردني المحلي بالتجارب والخبرات العربية المكتسبة.

هدفت ورشة العمل بحسب منسق المشروع السيد رياض عيسى إلى تقريب وجهات النظر بين الأحزاب الحاضرة، التي تختلف نظرتها إلى القانون الأفضل بحسب اختلاف انتماءاتها ومصالحها، من خلال عرض الخلاصات والتوصيات التي توصّل إليها فريق العمل الذي قام بدراسة القوانين المطروحة، ومقارنتها بعدد كبير من القوانين الانتخابية في العالم، إضافة الى المعايير الدولية لديمقراطية الانتخابات، وإشراك الحضور في استخلاص التجارب العربية ورأي الخبراء العرب بالقوانين المطروحة،

خلصت ورشة العمل إلى رفع توصيات عديدة من قبل الحضور، إلى فريق العمل الذي سيقوم بدوره ببلورتها والعمل على إدخالها على الورقة المعدّة من قبلهم، على أمل أن يستكمل المشروع

في الفترات المقبلة عبر متابعة عمل الأحزاب والمجتمع المدني المحلي وطبعاً الجهات السياسية المعنية. وقد قام فريق العمل بتسليم مذكرة تحمل التوصيات النهائية إلى الأستاذ طاهر المصري، رئيس مجلس الأعيان الأردني و عدد من الفاعليات الإردنية.

هذا، وتعتزم الشبكة إعداد فريق عربي لمراقبة الانتخابات المحلية المقلبة. ولمَ لا؟ فهي جاهزة لمساعدة المجتمع المدني الأردني بالتجهيز والتحضير لمراقبة انتخاباته التشريعية أو حتّى البلدية.

## كلمة صلاح الدين الجورشي باسم الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات
## رئيس منتدى الجاحظ - عمان ٣و٤ ديسمبر ٢٠١١

تعودت الشعوب والنخب على خطاب عربي يعتمد على التضخم اللغوي، واستعمال مصطلحات وصيغا لا تعكس حقيقة الأوضاع ولا ترجم الحجم الفعلي للتحديات. لكن وصف ما تعيشه المنطقة منذ شهر جانفي الماضي بفعل تداعيات الثورة التونسية بأنه « مرحلة تاريخية جديدة » ليس مجرد عبارات فضفاضة لتضخيم ما يجري، بقدر ما هو توصيف لما يجري من تحولات عميقة رغم التحديات والكلفة العالية التي تدفعها عديد الشعوب الثائرة. ومن هذه الزاوية فإن هذه الورشة التي تنظمها اتحاد المرأة الأردنية بالتعاون مع الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات تتنزل في سياق إقليمي متحرك في اتجاه القطع مع المرحلة السياسية السابقة، واستبدالها بأخرى تقوم على احترام سيادة الشعوب واختياراتها.

الانتخابات ليست عملية تقنية وقانونية فقط، وإنما هي أداة للتعرض على طبيعة الأنظمة السياسية ، وهي أيضا محرار لقياس درجة الديمقراطية في أي بلد ما. ولهذا السبب أطلقت الشبكة على نفسها الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات، وذلك نظرا للعلاقة العضوية بين الانتخابات والديمقراطية. وعندما يتم دراسة قانون انتخابي، أو رصد انتخابات ما، فإن ذلك يقود مباشرة إلى رفع الغطاء على ملفات كثيرة ومترابطة مثل مبدأ التداول السلمي على السلطة، وحق مشاركة المواطنين في اختيار ممثليهم، وقياس مستوى الإرادة السياسية، والتعرف على وضع الأحزاب وبنيتها وبرامجها وقدراتها التنظيمة والمالية، والتعرف على واقع حرية الصحافة، وفتح ملف الفساد. وهذا يعني أن الانتخابات تشكل فرصة لتعرية جوانب عديدة من الواقع السياسي المحلي.

مثلت الانتخابات البرلمانية اللبنانية التي نظمت عام ٢٠٠٨ فرصة لتجمع عدد من النشطاء والمراقبين العرب، تمت دعوتهم من قبل الجمعية اللبنانية لديمقراطية الانتخابات والمؤسسة العربية للديمقراطية قدموا من الأردن والسودان وموريتانيا ولبنان ومصر والعراق والمغرب والكويت والسعودية وفلسطين وتونس والبحرين واليمن. وقد قام هؤلاء بتشكيل فريق عربي تولى لأول مرة مراقبة الانتخابات بالمنطقة. ثم كانت الخطوة الثانية في موريتانيا بمناسبة الانتخابات الرئاسية. وبعدها تم التوجه نحو السودان ومصر وتونس. وهو ما وفر للفريق خبرة أوسع في مجال المراقبة، وأكد من خلال مختلف التقارير التي أصدرتها الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات أهمية مثل هذه المبادرة، وبالأخص بعد تفجر الثورات العربية التي فتحت للعرب لأول مرة في تاريخهم إمكانية تنظيم انتخابات نزيهة وشفافة وديمقراطية.

**تكتسب هذه الشبكة أهميتها بالاستناد على الاعتبارات التالية :**

**أولاً** : دافع الديمقراطيون العرب باستمرار على السماح للمراقبين الدوليين بالحضور في أي انتخابات تنظم بالمنطقة، وذلك من موقع الحرص على ضمان الحد الأدنى من الشفافية. إضافة إلى ما يتمتع به العديد من المراقبين الدوليين من خبرات و « مهنية ». لكن اليوم، وبدون التقليل من أهمية دور هؤلاء، أصبحت الحاجة لمراقبين عرب أكثر من أي وقت مضى. أي الحاجة لفريق عربي يراقب الانتخابات بعيون عربية، وذلك بحكم المعرفة الدقيقة بالبيئة السياسية والثقافية للمنطقة وهو ما يفتقر إليه المراقبون القادمون من أماكن بعيدة يجهلون اللغة والمجتمع والخبرات التاريخية.

**ثانياً** : الحاجة إلى ربط المحلي بالإقليمي. فالمنطقة العربية، وإن تتشكل من ٢٢ دولة لكل منها خصوصياته، إلا أنها تشقها روح واحدة، وتواجه تحديات مشتركة، وخضعت تاريخيا إلى استبداد متشابه في أدواته وأغراضه وقسوته. فالمراقب ليس مجرد كاميرا تصور، وقلم يسجل. وإنما هو عقل يختزن ويحلل ويربط الجزئي بالكلي. لهذا فإن الشبكة من خلال مشاركاتها تعمل على توحيد الرؤية، وتؤكد الانخراط في مصير مشترك.

**ثالثاً**: العمل على ربط الانتخابات بالمسألة الديمقراطية، وذلك بتشريك منظمات المجتمع المدني، وتوسيع دائرة اهتماماتها وصلاحياتها. وبالتالي تحرص الشبكة على تنزيل الجوانب التقنية التي تعتمد عليها في المراقبة ضمن رؤية أشمل من شأنها أن تعمق الوعي بأهمية التحولات الجارية بالمنطقة.

**رابعاً** : اعتماد منهجية إصلاحية تدرجية، يتم من خلالها التفاعل مع ما هو محتمل، مع الحرص على تطوير الحالة القانونية والسياسية لكل الجوانب المتعلقة بالعملية الانتخابية. وفي هذا السياق الشبكة متعاونة، وتتجنب الدخول في مواجهات مع الحكومات أو القطع معها، دون أن يعني ذلك السكوت عن التجاوزات، أو تبرير أي شكل من أشكال تزوير إرادة الشعوب.

**خامساً** : دراسة القوانين الانتخابية المحلية، والعمل على الارتقاء بمحتوياتها في اتجاه التقليل من احتمالات التزوير، وتوسيع دائرة المشاركة الشعبية، وذلك من خلال التعاون مع أصحاب المصلحة من التحول الديمقراطي.

# تونس

بعيد نجاح الثورة في تونس، بدأت مرحلة جديدة في مسار التحول الديمقراطي في الجمهورية التونسية وسط مجموعة كبيرة من العوائق والهواجس،

لم ينته النظام برحيل الرئيس زين العابدين بن علي، الأمر الذي أسفر عن مجموعة من التحركات بهدف الوصول الى تحقيق مرتكزات لنظام جديد، حيث تمّ تأسيس العديد من الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية، إضافة الى المؤسسات التي هدفت الى حماية الثورة ومحاسبة أركان النظام السابق،

ومن أجل تحقيق عملية التحول الديمقراطي تم تحديد تاريخ ٢٤ تموز لإجراء انتخابات المجلس التأسيسي المناط به وضع دستور ونظام سياسي جديد، ومع مرور الوقت تبيّن بأن تطبيق الاجراءات التنفيذية اللازمة لسلامة الانتخابات ونزاهتها وديمقراطيتها تحتاج الى المزيد من الوقت فتم تأجيل الانتخابات الى موعد حدد في ٢٣ تشرين أول ٢٠١١.

رافق فترة ما بعد ١٤ جانفي/كانون الثاني ٢٠١١ رغبة مجموعات كبيرة من منظمات المجتمع المدني التونسي بشقّيها القديم أي ما قبل الثورة والجديد الذي نشأ من المجموعات الشبابية التي شاركت في التحرّكات، في مراقبة عملية الانتخابات، بوصف مراقبة الانتخابات نوعا من المشاركة في الحياة العامة، من هنا وجدت كل من الشبكة العربية من اجل ديمقراطية الانتخابات والجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات في وسط هذا الحراك الاجتماعي ضرورة المشاركة في دعم المجتمع المدني التونسي بمجموعة من الخبرات التي سبق واكتسبتها عبر السنوات الماضية

وللقيام بهذا الأمر قام وفد بزيارة استطلاعية الى تونس في آذار وإلتقى مجموعة من الشخصيات والجمعيات المحلية والدولية العاملة في مجال الانتخابات، بهدف الوصول الى تصوّر واضح حول الاحتياجات الضرورية التي يرى المجتمع المدني التونسي أن لها الأولوية..

لقد سبق للجمعية اللبنانية وللشبكة أن شاركا في عمليّات مراقبة الانتخابات في العديد من الدول العربيّة (موريتانيا، السودان،.. )، كما إن تجربة الجمعية في إدارة عملية مراقبة الانتخابات في لبنان والتي تعود الى ١٩٩٦ ساهمت في تبلور رؤية واضحة حول ما يمكن أن تقدمه كل من الشبكة والجمعية لمنظمات المجتمع المدني التونسي في هذا المجال الذي تفتقده نظرا الى الوضع العام الذي رافق الحياة العامة في تونس ما قبل الثورة

لذلك عملنا في المرحلة الاولى بحسب قول مدير المشروع الاستاذ عبّاس ابو زيد على دراسة الواقع السياسي والمدني

التونسي مقدّرين نقاط الضعف كما نقاط القوة، فتم استدعاء اثنين من الخبراء العرب لكي يقوما بدراسة قانون انتخابات المجلس التأسيسي التونسي.ومقارنته مع افضل الاليات الدولية المعتمدة في هذا الشأن، وقد نتج عن الدراسة التي قاما بها سلسلة من الملاحظات والتوصيات الخاصة بالقانون.

إن مشروع تقديم الدعم التقني لمنظمات المجتمع المدني التونسي تميّز عن غيره من مشاريع الشبكة بكون فريق العمل مقيم في تونس بصفة دائمة لكي يبقى على تماس متواصل مع المجموعات العاملة في مجال مراقبة الانتخابات كما تم رفده بمجموعة من الخبراء المتخصصين في مجالات تقنية متعلقة بإدارة عملية مراقبة الانتخابات ومن الذين سبق لهم القيام بهذا العمل.

قام فريق عمل الشبكة المقيم على التشبيك والتشاور مع الجمعيات المدنية المهتمّة بمراقبة الانتخابات حيث كان اللافت تبعا لمنسق المشروع كثرة عدد الجمعيات الجديدة الراغبة في مراقبة الانتخابات، الأمر الذي أوجب تعاون مع غالبيتها، ولكن نظرا لكون مراقبة الانتخابات عملية معقدة وتستوجب المتابعة اليومية والدقيقة، وتبعا للموارد المادية والبشرية المتوافرة لدى الشبكة ومدى إستعداد وجدية المنظمات التونسية في هذا الموضوع، ذهبت الشبكة العربية من اجل ديمقراطية الانتخابات باتجاه إقامة شراكة مع تحالف تونسي مكوّن من مجموعة من المنظمات والجمعيات الشبابية الحديثة التأسيس والمنتشرة على أراضي الجمهورية التونسية ذات الطابع الشبابي المتحمس **"شبكة مراقبون"**.

**بداية العمل الميداني:**

مع بداية العمل الميداني، زار عدد من الخبراء تونس وعملوا على تقديم الدعم في عدد من المجالات: الاعلام، استراتيجية توزيع المراقبين، مراقبة الاعلام الانتخابي، الإدارة المالية، الأمور اللوجيستية، الميديا وتقنيات التواصل الداخلي،الاستقطاب،.. كما ساهم الفريق في عملية تمكين ما يفوق عن ٧٠ مشارك ومشاركة من عملية التنسيق وتدريب المراقبين.

اسفر التعاون القائم ما بين الشبكة العربية والجمعية اللبنانية مع شبكة مراقبون الوصول الى أهداف غير متوقعة حيث استطاع تحالف شبكة مراقبون حتّى اقفال باب قبول طلبات المرشحين من استقطاب اكثر من ٤٠٠٠ مراقب الامر الذي استغربه العديد من المتابعين، بالاضافة الى التمكن من تغطية كافة الدوائر الانتخابية داخل الجمهورية التونسية وتغطية القسم الأكبر من دوائر الخارج.

فقد ساهمت النقاشات مع فريق العمل المركزي لشبكة مراقبون الذي أدار عملية المراقبة وجلسات العمل الشبه يومية، والمستندة الى دراسة الواقع التونسي ومعطياته كما يقول ممثل الشبكة في تونس بالدفع باتجاه مأسسة عملية المراقبة مع الشركاء بشكل ساهم في إنجاح العمل المرجو عن طريق مجموعة من الخطوات:

- تقسيم العمل وتوزيع المهمات بين فريق العمل في تونس
- توزيع المهمات بين فريق العمل في تونس ومنسقي ومدربي الشبكة على مستوى الجمهورية
- التقسيم الجغرافي للدوائر الانتخابية (الشمال الغربي، تونس الكبرى،...)
- دفع الشبكة الى المشاركة في نشاطات الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس
- بناء شبكة علاقات مع الجمعيات والشبكات المحلية الأخرى بهدف التنسيق في بينها (التنسيقية العامة لمراقبة الانتخابات)
- بناء شبكة علاقات مع الجمعيات والمنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال الانتخابات
- عملية التنسيق مع مجموعة من المنظمات الدولية والجمعية اللبنانية والشبكة العربية (EU-Cater Center-DRI-NDI-IRI-IFES).

ففي خلاصة تقييمية لفريق العمل الذي اشرف على إدارة عملية مراقبة الانتخابات (شبكة مراقبون) يمكن القول بأنه من خلال هذا التعاون تم تكوين فريق متخصص بالانتخابات (مراقبة، تحليل، وأداء) مما ساهم في تبلور جمعيات متمكّنة بكل ما يتعلق بالانتخابات من جهة، وأسس لوجود شريك حقيقي في مجال الانتخابات في تونس.

ولكن بالمقابل لا تنكر الجمعية من وجود عدد من الصعوبات التي واجهتها في عملية التحضير ابرزها:

- إنعدام الخبرة في مجال مراقبة الإنتخابات
- التخبط السياسي والاجتماعي في تونس
- تأخّر الجهات المعنية في إتخاذها للقرارات الاجرائية المتعلقة بالعملية الانتخابية

حيث تطمح الجمعية ان تتمكّن الجمعيات المدنية التونسية من تخطيها في الفترات المقبلة

واخيراً يختم مدير المشروع الاستاذ ابوزيد بالقول: إن ميزة المشروع الذي قامت به الشبكة العربية والجمعية اللبنانية تمثّلت بكونه إنطلق من الحاجات الأساسية التي وجدت منظمات المجتمع المدني التونسي الحديثة التأسيس أنها بحاجة اليها ، وبكونه لم تكن عملية إسقاط إنما جاء نتيجة متابعة يومية ومشاركة حقيقية وعلى تماس تام بالواقع التونسي من جهة أخرى.

إن كل من الشبكة العربية والجمعية اللبنانية وشريكهما الأساسي التونسي (شبكة مراقبون) مستمرون في التعاون والتشاور من أجل تبادل الخبرات العربية في مجال الانتخابات، وبالتالي لم يكن مشروع مرحلي، حيث تترجمت عملية القياس الأثر بالتعاون المستمر والدائم.

امّا عن الملاحظات حول القانون الناتجة عن الدراسة التي قام بها الخبيرين الانتخابيين فابرزها:

- **حول الانظمة الانتخابية**

| أفضل الآليات الدولية | الواقع القانوني الحالي في تونس |
|---|---|
| • يتم اختيار النظام الانتخابي بعد تشاورات واسعة واجماع عام.<br>• لا يتم تغيير النظام الانتخابي بكثرة أو لمصلحة جهة معينة.<br>• يجري تقسيم الدوائر حسب معايير منطقية وتعكس حجم الناخبين بشكل يؤمن ان كل نائب يمثل الى حدٍ ما العدد ذاته من الناخبين.<br>• يتم التقسيم من جهة محايدة ويتم تعديله بعد كل احصاء سكاني أو تغيير ديموغرافي مثلا.<br>• النمط العالمي، دون استثناء، عند تغير النظام الإنتخابي هو التوجه باتجاه نظام التمثيل النسبي.<br>• من الممكن إرساء الكوتا أو أي اجراءات مؤقتة أخرى لجعل التمثيل أكثر مساواة. من الممكن للقانون أن يسن نسبة مئوية لكل جنس على لوائح الترشيح.<br>• من الممكن حجز بعض المقاعد للأقليات لتأمين تمثيلها. | • نظام الانتخابي يعتمد النسبية في التمثيل، لكن تقسيم الى عدة دوائر (لم تتعد الدائرة ١٠ مقاعد) قد خفف مفعول النسبية<br>• كون الكوتا النسائية الترشيحية ٥٠٪ |

- **ادارة الانتخابات**

| أفضل الآليات الدولية | الواقع القانوني الحالي في تونس |
|---|---|
| • تتصرف الهيئة المستقلة بشكل شفاف ومحايد ومستقل ومشرك آخذة القرارات بالاجماع.<br>• الهيئة المستقلة قابلة للمحاسبة التامة لأعمالها<br>• حق المندوبين ومراقبي الانتخابات والاعلام في الاطلاع بشكل شفاف على كل المعلومات. الاجراءات الشفافة: نشر كل القرارات ومحاضر الاجتماعات، اجتماعات مفتوحة للمراقبين، مؤتمرات اعلامية<br>• تدريب وتمكين عاملي الهيئة المستقلة<br>• الهيئة تتحكم بميزانية مستقلة تؤمن سير عملها. | • يوجد هيئة مستقلة<br>• لا ذكر لمراقبيين محليين و مراقبيين تونسيين في المشروع علما أن لا مواد تمنع ذلك لكن من الافضل تضمين هذا الحق في النص |

- **توعية الناخبين**

| أفضل الآليات الدولية | الواقع القانوني الحالي في تونس |
|---|---|
| • الدولة والهيئة المستقلة تقوم بحملات توعية واسعة النطاق ومحايدة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني ووسائل الأعلام.<br>• استهداف الفئات المهمشة: النساء، الشباب والاقليات. | • ليس هناك حملات توعية. وقد جاءت متأخرة وناقصة |

- **الحق في الاقتراع العام**

| أفضل آليات الدولية | الواقع القانوني الحالي في تونس |
|---|---|
| • هناك آليات تشريعية تحدد على أساس العمر، الجنسية، مكان الاقامة<br>• منع المحكومين من حق الاقتراع يجب أن يكون استثنائي.<br>• سن الرشد الانتخابي هو ١٨ | • سن الرشد الانتخابي هو ١٨.<br>• ألية اقصاء الدستوريين (أركان الحزب الحاكم سابقا) غير شفافة ولا تعتمد غلى قرارات قضائية. |

- **مشاركة المجتمع المدني**

| أفضل الآليات الدولية | الواقع القانوني الحالي في تونس |
|---|---|
| • على القانون شرعنة المراقبة المستقلة من قبل منظمات المجتمع المدني.<br>• على الهيئة المستقلة تسهيل عمل المراقبين | • تم السماح للمراقبيين (المحليين، الدوليين) بالعمل |

- **المشاركة النسائية**

| أفضل الآليات الدولية | الواقع القانوني الحالي في تونس |
|---|---|
| • تصميم حملات توعية خاصة للنساء.<br>• تمكين المرشحات من قبل التنظيمات السياسية. | • لا برامج |

- **مشاركة ذوي الحاجات الاضافية**

| أفضل الآليات الدولية | الواقع القانوني الحالي في تونس |
|---|---|
| • جعل كل آليات الاقتراع دامجة لذوي الاحتياجات الاضافية من خلال أمكنة الاقتراع وقسيمة الاقتراع... | • قسيمة الاقتراع المطبوعة لم تكن موحّدة.<br>• جعل قسيمة الاقتراع مقروئة للمكفوفين. |

- **حق الاقتراع السري**

| أفضل الآليات الدولية | الواقع القانوني الحالي في تونس |
|---|---|
| • تصميم قلم الاقتراع بشكل يؤمن سرية عملية الاقتراع.<br>• منع احتساب اي قسيمة اذا تضمنت أي علامة فارقة | • الشروط مستوفاة. الا القسيمة الموحدة |

لمزيد من المعلومات
زوروا مواقعنا
الإلكترونية التالية:

http://www.youtube.com/LADELEB

http://www.facebook.com/Lebanese-Association-for-Democratic-Elections-LADE

http://twitter.com/LADELEB

## مصر

نظمت الجمعية المصرية من أجل النهوض بالمشاركة المجتمعية حملة لمراقبة الانتخابات التشريعية في مصر، والتي جرت في دورتها الأولى في تسع دوائر يومي ٢٨ و٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد جندت الجمعية لهذا الغرض نحو ٢٠٠٠ مراقب لمواكبة الانتخابات، والتأكد من ديمقراطيتها ونزاهتها، وتسجيل الانتهاكات التي قد تحصل.

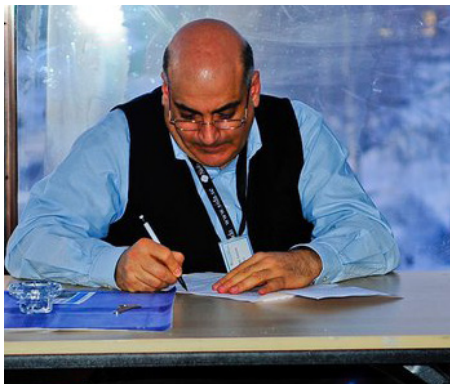

وبموازاة هذا العمل، شكلت الجمعية المصرية بعثة من الخبراء العرب في إطار الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات، قامت بزيارة استطلاعية أيام ١٢ و١٣و١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، حيث التقت اللجنة العليا للانتخابات ودائرة الانتخابات في وزارة الداخلية والمجلس القومي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى عدد من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وأعدّت البعثة تقريراً عن زيارتها صدر بتاريخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. ومن ثم قامت بمراقبة الانتخابات يومي ٢٨و٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر في كل دوائر العاصمة القاهرة، وأصدرت تقريراً وثّق مشاهدات الخبراء وملاحظاتهم، وصدر بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

وقد لاحظ الفريق العربي، أن الانتخابات حصلت في ظل أجواء سياسية ملبدة، حيث سبقتها اعتصامات ومسيرات احتجاجية في أكثر من مدينة، أدّت إلى مواجهات سقط بنتيجتها ٤٠ شهيداً وأكثر من ٣٠٠٠ جريح من المدنيين. وقد أدّت هذه الأحداث إلى حال من التوتر السياسي، ما دفع بالحكومة إلى تقديم استقالتها إلى المجلس العسكري، الذي قام بدوره بتسمية رئيس جديد للحكومة. وكانت بعض القوى السياسية قد طالبت بتنحي المجلس العسكري قبل تنظيم الانتخابات، نظراً لفقدان ثقتهم بحياديته وبقدرته على تنظيم العملية الانتخابية. هذا وكانت الاحتجاجات قد استعرت على أثر قيام قوات مسلحة من الشرطة بإزالة اعتصام ميدان التحرير بالقوّة، ما أوقع كل هذه الضحايا من المدنيين.

أما عن أسباب تصاعد الشكوك بالمجلس العسكري، فقد بدأت تبرز مؤشرات مقلقة من خلال بعض الممارسات التي أشارت إلى احتمال وجود رغبة لديه بإطالة الفترة الانتقالية، والتي يحافظ فيها على الدور الأساسي في إدارة شؤون البلاد. وما ضاعف من هذه الشكوك، قيامه بتعديل الدستور لمنح صلاحيات تشريعية لنفسه، بعد أن تم حل مجلسي الشورى والشعب، على أثر الاستفتاء الذي نظمه في نيسان/إبريل الماضي حول الدستور. ويكون المجلس العسكري بذلك قد حصر بيديه كل الصلاحيات التنفيذية والتشريعية. وعليه، أصدر قانوناً جديداً للأحزاب يقيّد عملية التأسيس. وأصدر قانوناً جديداً للانتخابات، ودعا الهيئات الناخبة.

ويعتبر قانون الانتخابات هجيناً، إذ إنه يجمع بين القانون القديم من حيث اعتماد الدوائر الفردية، ونظام القوائم المقفلة، الذي يقوم على النسبية في الوقت نفسه. ويتضمن القانون العديد من الثغرات، منها في اللّبس في تحديد الصلاحيات بين الجهات المنظمة، ومنها ثغرات في ادارة العملية الانتخابية ذاتها. كما أن توزيع الدوائر لا يراعي عدالة التمثيل في عدد المقاعد وفي القوة التمثيلية للمقاعد.

كما لاحظ الخبراء في جولتهم الاستطلاعية التي سبقت الانتخابات بخمسة عشر يوماً، أن هناك ثغرة في الجهوزية على مختلف المستويات، نظراً لضيق الوقت المتاح بين الدعوة إلى الانتخابات وبين تنظيمها. فاللجنة العليا ولجان المحافظات واللجان الفرعية، واجهت تحديات في توحيد المعايير التي تقبل بموجبها طلبات الترشيح. كما لوحظ تأخر الإدارة في إعداد لوائح الناخبين وتوزيعها في الأوقات المناسبة، وفي توزيع الناخبين على الدوائر. إلا أن الفريق العربي أوصى بحزم بضرورة إجراء الانتخابات في موعدها من دون تأجيل، على أن يتم الإسراع في تنفيذ الإجراءات وإنجازها بأفضل الممكن.

وفي إطار مواكبتها للعملية الانتخابية نفسها يومي ٢٨ و٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، لاحظت اللجنة أن الاوضاع الأمنية لم تؤثر على المسار الانتخابي بشكل مباشر. ولم تتعرض العملية لأحداث أمنية خطيرة. أما الاكتظاظ الشديد أمام المراكز واللجان نتيجة إقبال المواطنين على الانتخابات، إنما هو ناجم عن تأخر بعض اللجان في فتح الصناديق، نتيجة تأخر وصول القوائم المعدة سلفاً أو لوائح الناخبين، وفي بعض الحالات تأخر القضاة أنفسهم عن الحضور. كما لاحظ الفريق أن بعض الأطراف السياسية استمر بالحملة الإعلامية والدعاية يوم الاقتراع، بما في ذلك داخل المراكز، من غير أن يمنعه القائمون على هذه المراكز.

لقد جاءت الانتخابات المصرية بعد الانتخابات التونسية والمغربية، في ظل انبلاج ربيع عربي جديد ينبئ بمستقبل زاهر. فالتحول نحو الديمقراطية هو طريق شائك ومعقد، ودونه العديد من الصعوبات والتحديات. وقد تتخلله انتكاسات ونجاحات. إلا أنه بدأ بالخطوات التمهيدية نحو مسيرة الألف ميل. وعلى الرغم من كل الثغرات التي يمكن ملاحظتها على المسار التغييري، بما في ذلك على الانتخابات مناخاً وقانوناً وتنظيماً، وبمعزل عن النتائج التي قد تأتي بمن نحب أو لا نحب، ولكن حجم المشاركة الشعبية إنما يؤكد أن فجر الديمقراطية بدأ يبزغ، وما على الشعوب العربية إلا التمسك بهذه الإنجازات وتطويرها.

**زياد عبد الصمد**
**الامين العام السابق للجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات**
**مدير شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية**

# تحقيق حول انتخابات المجالس الطلابية

ضمن مشروع "تفعيل ممارسة الحقوق السياسية للشباب في الجامعات اللبنانية"، راقبت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات انتخابات المجالس الطلابية في كل من:جامعة القديس يوسف في كافة المجمعات للسنة الثالثة على التوالي، وجامعة سيدة اللويزة ذوق- مصبح والجامعة الأميركية في بيروت للسنة الثانية على التوالي.

وقد كان للجمعية عدد من اللقاءات التي عقدتها مع إدارة الجامعات المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى كل من الجامعة اللبنانية الأميركية والمعهد الأنطوني قبل البدء بالعام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢، حيث تمّت مناقشة امكانية تطوير القانون الذي يحكم الانتخابات الطلابية في كل من هذه الجامعات ، كمحاولة منها لتطوير وإصلاح الأنظمة الانتخابية في مختلف القطاعات المرتبطة بالانتخابات الطلابية.

وانطلاقاً من تنفيذ أهداف المشروع الرامية إلى نشر ثقافة الإصلاح الانتخابي في انتخابات المجالس الطلابية، وبناء وتحسين الأداء الانتخابي للطلاب وزيادة وعيهم حول حقوقهم السياسية، خصوصاً تلك المتعلقة بديمقراطية الانتخابات، أعدّت الجمعية، وبعد دراسات معمّقة ومفصلة للأنظمة التي تنظّم العملية الانتخابية الحالية للجامعات، تقارير مفصّلة حول المعايير العامة لديمقراطية الانتخابات، وجداول مقارنة بين هذه المعايير والقوانين الناظّمة للعملية الانتخابية، بالإضافة إلى دليل الإرشادات العامة للانتخابات كمستند مرفق للمعايير العامة، قدمتها إلى إدارة الجامعات حيث تشاور الطرفان حول سبل التعاون في إمكانية تطبيق هذه المعايير. وقد لاقت كلها صدىً ايجابياً وتعاوناً واضحاً تجلّى في بعض منها بتعديلات على قوانينها الانتخابية، مع حرص إدارة الجامعات على الحفاظ على الطابع الأكاديمي للجامعة.

كما نظّمت الجمعية لقاءً مشتركاً جمع ممثلي إدارات الجامعات المعنية، حيث ألقى هذا الاجتماع الضوء على الصعوبات التي تواجهها إدارات الجامعات أثناء سير العملية الانتخابية للمجالس الطلابية، إلى جانب تبادل التجارب الفضلى الناتجة من انتخابات المجالس الطلابية للعام ٢٠١٠-٢٠١١.

وأكملت الجمعية عملها في تنفيذ مراحل هذا المشروع، حيث نظمت سلسلة من ورش العمل "حول آلية المراقبة ودور المراقب" مع مجموعة من طلاّب الجامعات المذكورة أعلاه، لإعداد الطلاب للمراقبة في انتخابات الجامعات الأخرى ضمن فريق مراقبي الجمعية، إضافة إلى تطوير ثقافتهم الانتخابية العامة.

أما في ما يتعلق بيوم الانتخابات الطلابية الذي شهدته الجامعات المذكورة أعلاه، فقد كان للجمعية سلسلة من الملاحظات التي تشابهت في معظمها بين جامعة وأخرى،بحسب الأستاذ تميم أبو كرّوم مدير مشروع .

فقد كانت التحضيرات اللوجستية والتنظيم الاداري للعملية الانتخابية في الجامعات الثلاث التي راقبت انتخاباتها الجمعية جيّدة. أمّا من حيث أداء الطلاب، يقول أبو كرّوم إنه كان للجمعية ملاحظات على هذا الأداء في جميع الجامعات التي راقبت انتخاباتها، حيث لم تلتزم أغلبيتهم بتطبيق القوانين المرعية الإجراء. وقاموا في مختلف الأحيان بخرق فترات الصمت، ومارسوا ضغوطات عديدة ومختلفة على الناخبين.

وعن عملية المراقبة، ودائما بحسب مدير المشروع، فقد كان للجمعية فريق من المراقبين يتمتعون بخبرة ومهنية عالية، انتشروا في كافة مجمعات الجامعات في اليوم الانتخابي، وعملوا على مراقبة مجريات العملية الانتخابية وتسجيل ملاحظاتهم منذ افتتاح اقلام الاقتراع وحتّى الانتهاء من عملية الفرز، من دون أي تدخّل في العملية الانتخابية حفاظاً على حياديتهم ومهنيتهم.

وكنتيجة لمراقبة مجريات العملية الانتخابية، واستناداً إلى ملاحظات المراقبين، فقد أعدّت الجمعية تقريراً مفصلاً في كل جامعة، قدمته إلى إدارات الجامعات.

يظهر الجدول (الصفحة ٩ ) بعض ما ميّز انتخابات كل جامعة من الجامعات الثلاث، وما أساء إلى ديمقراطيتها وفق ما رصده مراقبو الجمعية:

| الجامعة | المميزات | الملاحظات |
|---|---|---|
| جامعة القديس يوسف | اعتماد نظام التصويت الإلكتروني كتجربة أولى في كلية إدارة الأعمال في أوفلان لما يضمنه من سرية في الاقتراع ويخفف من عمليات الضغط التي تمارسها الماكينات الانتخابية | عدم اعتماد نموذج موحد لقسيمة الاقتراع المطبوعة سلفاً في كافة مجمعات جامعة القديس يوسف وإعتماد المغلفات في بعض المجمعات، ما يتعارض مع ما ينص عليه القانون.<br>- خرق الطلاب لفترة الصمت والاستمرار بالدعاية الانتخابية والضغط على الناخبين. |
| جامعة سيدة اللويزة | الحفاظ على النظام والهدوء داخل مركز الاقتراع وداخل أقلام الاقتراع. | اعتماد عازل لا يضمن سرية الاقتراع من حيث الحجم وطريقة وضعه.<br>- خرق الطلاب لفترة الصمت والاستمرار بالدعاية الانتخابية والضغط على الناخبين. |
| الجامعة الأميركية في بيروت | توحيد توقيت الفرز ومكانه | صناديق الاقتراع في جميع الأقلام كانت خشبية وغير شفافة، حتى إن تلك الصناديق لم يكن أحياناً حجمها كافياً لجميع قسائم الاقتراع.<br>- خرق الطلاب لفترة الصمت والاستمرار بالدعاية الانتخابية والضغط على الناخبين. |

لا بد من الذكر، أن إدارات الجامعات التي سبق ذكرها قد أخذت بالاعتبار بعض التوصيات التي قدمتها الجمعية في تقاريرها في الأعوام السابقة. ويدل ذلك على حرص هذه الادارات على إدخال الإصلاحات على الانتخابات الطلابية وتطوير الأنظمة بما يتناسب مع المعايير الدولية وضمان ديمقراطية الانتخابات.

ويظهر الجدول أدناه، بعض التوصيات التي رفعتها الجمعية إلى إدارات الجامعات بعد مراقبة انتخابات المجالس الطلابية لعام ٢٠١٠-٢٠١١ مع بعض التعديلات التي أدخلتها إدارات الجامعات في انتخابات المجالس الطلابية لعام ٢٠١١-٢٠١٢:

| الجامعة | توصيات تقرير مراقبة انتخابات المجالس الطلابية لعام ٢٠١٠-٢٠١١ | بعض التعديلات على انتخابات المجالس الطلابية لعام ٢٠١١-٢٠١٢ |
|---|---|---|
| جامعة سيدة اللويزة | • ضرورة منع تواجد وتجمهر المندوبين أمام مداخل مراكز الاقتراع، ما يشكّل ضغطاً معنوياً على الطلاب ويسبّب إشكالات أمنيّة أيضاً.<br>• عدم استعمال المغلفات بل استعمال قسائم بأوراق غير شفّافة قابلة للطيّ | • احترام محيط مركز الاقتراع من خلال إبعاد الطلاب مسافة لا بأس بها عن قلم الاقتراع. وقد ساعد ذلك ولو بشكل بسيط في تخفيف الضغط على الطلاب قبل دخولهم إلى قلم الاقتراع ومنع وقوع إحتكاكات بين الجهات المتنافسة.<br>• عدم استعمال المغلفات واستعمال قسائم بأوراق غير شفّافة قابلة للطيّ |
| الجامعة الأميركية في بيروت | مهر بطاقات الاقتراع الرسمية من قبل إدارة الجامعة. | جميع قسائم الاقتراع المطبوعة سلفاً عليها ختم الجامعة. |
| جامعة القديس يوسف | تحديد موعد محدد لفرز جميع الصناديق، يمكن أن يكون عند الساعة السادسة بعد اقفال جميع صناديق الاقتراع. | توحيد بداية عملية الفرز عند الساعة السادسة والنصف مساءً في كافة مجمعات جامعة القديس يوسف. |

**أبرز ما جاء في البيانات التي وزعتها الجمعية قبيل الانتهاء من كل عملية مراقبة:**

**جامعة القديس يوسف:**

اعتماد نظام التصويت الإلكتروني كتجربة أولى في كلية إدارة الأعمال في أوفلان، لما يضمنه من سرية في الاقتراع ويخفف من عمليات الضغط التي تمارسها الماكينات الانتخابية. وتشير الجمعية في هذا الإطار إلى أنّ عملية الاقتراع الإلكتروني كانت ناجحة حتّى الساعة على أن تقييم عملية الفرز الإلكتروني لاحقاً.
الاستمرار في اعتماد النظام النسبي للسنة الثالثة على التوالي على أساس السنة الدراسية.

**جامعة سيدة اللويزة:**

من حيث تنظيم العملية الانتخابية، فقد لحظت الجمعية أنّ إدارة الجامعة قد عملت على تنظيم مجريات هذا اليوم بشكل دقيق، حيث لم تشهد الجمعية أي نواقص تذكر من حيث اللوازم اللوجستية. هذا بالإضافة إلى تنظيم مراحل العملية الانتخابية بشكل دقيق.

**الجامعة الأميركية في بيروت:**

- جو هادئ يسود العملية الانتخابية من دون وقوع أي مشاكل أو اعمال عنف تذكر حتّى الساعة.
- تنظيم جيّد للعملية الانتخابية من قبل إدارة الجامعة خصوصاً فيما يتعلّق بالتحضيرات اللوجستية لأقلام الاقتراع.
- أغلبية اقلام الاقتراع مجهّزة لاستقبال ذوي الاحتياجات الاضافية، ما تعتبره الجمعية نقطة مهمّة يجب العمل على تحقيقها في جميع الجامعات والمؤسسات العامة.

هذا وقد أشارت الجمعية في البيانات الثلاثة، إلى أنها ليست راضية عن أداء الطلاّب، حيث لم يتطور عن السنوات الماضية. وما زالت الأحزاب تلعب الدور الأساسي في عملية انتخاب الهيئات الطلاّبية الجامعية، ما انعكس سلباً على أداء الطلاّب في اليوم الانتخابي.

قصاصات ورقية حول التغطية الإعلامية التي حصدتها الجمعية في مراقبة انتخابات المجالس الطلاّبية في الجامعات الثلاث السابق ذكرها:

الأخبار

«لادە» تراقب الانتخابات

راقبت الجمعية اللبنانية من أجل ديموقراطية الانتخابات انتخابات المجالس الطلابية في جامعة القديس يوسف في كل مجمعاتها، وأثنت على اعتماد نظام التصويت الالكتروني في كلية ادارة الاعمال في هوفلان لما يضمنه من سرية في الاقتراع ويخفف من عمليات الضغط التي تمارسها المكنات الانتخابية وعلى تحديد أماكن خاصة للحملات الانتخابية بتساو بين جميع المرشحين،

المستقبل

إقبال الطلاب تفاو
مرحلة العملية الإنتخابية
جرت بإشراف «الجمعية
اللبنانية من أجل ديموقراطية
الانتخابات» التي أثنت على
«التطور الذي ادخلته ادارة
الجامعة على قانونها الانتخابي
في الفترة الاخيرة ولا سيما في
اعتماد نظام التصويت
الالكتروني كتجربة اولى في
كلية ادارة الاعمال في هوفلان،
وتحديد أماكن خاصة للحملات
الإنتخابية بشكل متساو بين
جميع المرشحين، وتوحيد
توقيت الفرز في كل الأحرام».
وأشارت الى أن تنظيم العملية
الانتخابية من الجامعة «كان
جيدا ولم تشهد العملية

البلد

لا مشاكل تذكر

راقبت الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات، انتخابات المجالس الطلابية في جامعة القديس يوسف، واثنت الجمعية على التطور الذي ادخلته ادارة الجامعة على قانونها الانتخابي في الفترة الاخيرة لا سيما في اعتماد نظام التصويت الالكتروني. واشارت الجمعية الى ان تنظيم العملية الانتخابية من قبل الجامعة كان جيدا ولم تشهد العملية الانتخابية اي مشاكل تذكر.

السفير

«لادە» تراقب الانتخابات

راقبت الجمعية اللبنانية من أجل ديموقراطية الانتخابات انتخابات المجالس الطلابية في جامعة القديس يوسف في كل مجمعاتها، وأثنت على اعتماد نظام التصويت الالكتروني في كلية ادارة الاعمال في هوفلان لما يضمنه من سرية في الاقتراع ويخفف من عمليات الضغط التي تمارسها المكنات الانتخابية وعلى تحديد أماكن خاصة للحملات الانتخابية بتساو بين جميع المرشحين، وتوحيد توقيت الفرز عند الساعة السادسة والنصف مساءً في أحرام الجامعة كافة.
واعتبرت الجمعية أن «مجريات العملية الانتخابية التي تراقبها الجمعية منذ فتح صناديق الاقتراع عند الساعة الثامنة صباحاً تشير الى انّ تنظيم العملية الانتخابية من قبل الجامعة كان جيدا ولم تشهد العملية الانتخابية أي مشاكل تذكر، باستثناء إشكال طفيف حصل صباحاً في مجمّع العلوم الاجتماعية – هوفلان وسيطرت عليه ادارة الجامعة».

تجدر الإشارة إلى انّ الجمعية تحضّر اليوم لمراقبة انتخابات الجامعة اللبنانية الأميركية ( بيروت وجبيل) والجامعة الانطونية – بعبدا.

وأخيراً كلمة شكر من الأستاذ تميم أبو كرّوم إلى كل من ساهم في إنجاح هذا المشروع خصوصاً إدارات الجامعات التي عملت على إجراء انتخابات نزيهة وعادلة، متفادية وقوع أي مشاكل بين الطلاب بسبب الاحتقان الموجود في البلد والتحالفات السياسية، إلى جانب تعاونها وإهتمامها الكبير في إدخال الإصلاحات والتطويرات على الأنظمة الانتخابية لتتناسب مع المعايير الدولية التي تضمن ديمقراطية وشفافية الانتخابات.

**وشكر خاص لكل من:**

**الآنسة باميلا قرطباوي، باحثة / مساعدة منسق المشروع.**

**فريق عمل المراقبين لجهودهم المثمرة والممنية العالية التي تمتعوا بها، وحرصهم على المراقبة بشكل دقيق ومفصّل لسير العملية الانتخابية.**

# لقاء الجمعية مع رؤساء بلديات المتن:

نظّمت الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات «مجلس متطوعي المتن» ضمن فعاليات مشروع نشر ثقافة الاصلاح الانتخابي في لبنان ندوة حوارية لرؤساء بلديات المتن، تحت عنوان «ندوة عن النسبية والاصلاحات الانتخابية».

حضر اللقاء عدد كبير من رؤساء بلديات المتن حيث تخلل اللقاء شرح مطوّل عن اهداف الجمعية والاصلاحات التي تطالب بها ، مع شرح تفصيلي عن كيفية توزيع اللوائح وفقا للنسبية وكيفية تحويل الاصوات الى مقاعد، مع مراعاة اعتبارات الكوتا المناطقية والطائفية والنسائية.

هذا وقد تمّ الاتفاق في نهاية اللقاء الى عقد سلسلة لقاءات مستقبلية مع المعنيين بالموضوع اضافة الى العمل على توعية المواطنين الذين ما زال مفهوم النسبية غير واضحا بالنسبة لهم.
شارك عدد من الاعلاميين في هذه الورشة وقد نشرت عدد من الصحف والمواقع الالكترونية اخباؤراً حول هذا اللقاء واهميته حيث تصدّرت هذه الورشة الصفحات الاولى من عدد من الصحف والمجلّات،

**كان ابرزها التحقيق الذي اجراه السيّد نادر حجاز في جريدة البلد اليكم بعض مقتطفاته:**

**البلد في ١٥ كانون الاوّل ٢٠١١**

### قانون حديث

...»وشدد مالك(من مجلس متطوعي المتن) في كلمته على عمل الجمعية «من اجل اقرار قانون انتخابات نيابية حديث يشمل سلة من الاصلاحات الضرورية». وأشار الى عقد «سلسلة ورش عمل ناجحة مع الاحزاب والنقابات والجامعات اللبنانية تم خلالها عرض الهدف والضرورة من اعتماد الاصلاحات التي تبنتها الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات». كما عرضت طعمه(من مجلس متطوعي المتن) أهداف الجمعية ونشاطاتها مشددة على إنجازاتها «ولا سيما لجهة تكريس فكرة المراقبة المدنية للانتخابات وتوسيع دائرة النقاش حول قانوني الانتخابات النيابية والبلدية والاختيارية». وعددت المشاريع التي عملت وتعمل الجمعية على تحقيقها «من الاصلاح الانتخابي من أجل ديمقراطية مستدامة في لبنان الى مسح حول واقع القوانين الانتخابية في النقابات والاحزاب اللبنانية الى مراقبة انتخابات المجالس الطالبية في الجامعات».

### الاكثري والنسبي... انتخابات ٢٠٠٩

... «وبالعودة الى الانتخابات الماضية في العام ٢٠٠٩ اعتبر بوكروم ان الجمعية استطاعت ان تحرز انجازات عدة تمثلت بتوحيد شكل العازل وصناديق الاقتراع وتأهيل مراكز الاقتراع لاستقبال ذوي الحاجات الخاصة. الا انه اشار الى ضرورة انشاء هيئة مستقلة لادارة العملية الانتخابية، على اعتبار ان وزارة الداخلية هي جهة حكومية، فيما تتطلب الانتخابات هيئة مستقلة تنظمها وتديرها»...

### نية الاصلاح

... «وفي مداخلة قيمة اعتبر استاذ القانون الاداري في الجامعة اللبنانية عصام مبارك ان الاهم هو وجود نية للاصلاح، واصفا المعيار الطائفي بانه من حسنات النظام اللبناني على خلاف الرأي السائد، لكنه يعود ويعقب «شرط ان يكون الاكفأ في الطائفية والمناطقية». مشددا على اهمية معيار الشفافية والمساءلة الذي يفتقده لبنان، داعيا الى «ضرورة تغيير نمط تفكير الاجيال القادمة ونعلمهم ان يكونوا لامركزيين في تفكيرهم – انا بعرف وبس – «.
كما بدت واضحة من الاسئلة التي طرحت درجة القلق من هيمنة اللوائح الكبرى وقدرتها في ظل النسبية على فرض مرشحيها، الامر الذي يمس احد اهم مبادئ الانتخابات وهو ضرورة ان تعكس صحة التمثيل الحقيقية، وهنا يكمن الخوف الاكبر على تمثيل الاقليات ومدى ضمان القانون النسبي لهذا التمثيل».

كما نظّم فريق عمل هذا المشروع نشاطاً في منطقة الكورة، هدف إلى إشراك أكثر من خمس مجموعات مناطقية في مسابقة عن الإصلاحات الانتخابية. كما نظم عدداً من ورش العمل الخاصة في الشوف وبيروت. هذا وقد شارك أيضاً في مهرجانات أميون في الكورة.

والجدير بالذكر انّه في إطار هذا المشروع، نظّمت الجمعية، وبالتعاون مع مجموعة صور، مسرحية تفاعلية حول الكوتا النسائية، حضرها عدد من فعاليات المنطقة، إضافة الى ما يفوق المئتي شخص، استطاعت الجمعية من خلالها ان تبسّط للحضور مبدأ ومفهوم الكوتا النسائية. كما استطاعت كسر الحواجز التي لطالما كانت تقف عائقاً في وجه المشاركة السياسية للمرأة. حيث ألقت الضوء على إيجابيات اعتماد كوتا نسائية مرحلية في قانون الانتخابات النيابية المقبلة. كما وركّزت على ضرورة وضع المرأة المناسبة في المكان المناسب، حيث تعتبر من أولويات الجمعية ترشيح نساء فاعلات وجديرات بالمراكز التي يرشحن إليها.

# شؤون المتطوعين

كما في كل عدد من النشرة الدورية، لنا نحن المتطوعين حصّة نتشارك من خلالها أخبار ونشاطات قسم التطوّع في الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات.

فقد كانت الفترة التي فصلتنا عن العدد الأخير حتّى اليوم، حافلة بالنشاطات على مستويات عدّة وفي أقضية مختلفة، حيث مررنا بصيف حار حافل بالنشاطات.

نبدأ الحديث عن سلسلة نشاطاتنا بمجموعة الاجتماعات التي بدأت في أول الصيف ومازالت تتتابع حتى اليوم. والهدف من هذه الاجتماعات، هو إعادة جمع المتطوعين في كل قضاء وتعريفهم إلى الجمعية ونشاطاتها، ووضع أفكار لمجموعة نشاطات ممكنة التنفيذ في المرحلة المقبلة. وقد شملت هذه الاجتماعات العديد من الأقضية؛ منها الهرمل، زحلة، عكار، طرابلس، الكورة، عاليه، بنت جبيل، صور والبقاع الغربي وراشيا.

بالاضافة إلى هذه الاجتماعات، تتالت مجموعة من ورش العمل التي سبق وتحدثنا عنها في العدد السابق، حيث كانت هذه الورش وما زالت، تستهدف المتطوعين في كل قضاء، وتتمحور حول موضوع التطوع الفعّال ربطاً بأهداف الجمعية. وقد نفّذت في كل من الهرمل، طرابلس، زحلة، صور، بنت جبيل، بيروت، الكورة، البقاع الغربي وراشيا. وهنالك المزيد من الأقضية التي ستقام فيها مثل هذه الورش.

وبالحديث عن التطوع الفعّال، لا بد لنا أن نذكر أن أهداف الجمعية المتمثّلة بنشر الوعي الانتخابي، كان لا بد لها أن تتبلور. فكانت مجموعة محاضرات وورش عمل حول موضوع الإصلاح الانتخابي والأنظمة الانتخابية في صور والهرمل. وستتوالى في بنت جبيل والنبطية وغيرها من الاقضية، بالإضافة إلى ورشة عمل استهدفت متطوعي بيروت، وتمّ من خلالها وضع خطة عمل لأنشطتهم.

كما وبدأنا تنفيذ مشروع مجالس المتطوعين الذي سبق وذكرناه، فتشكل مجلس متطوعي قضاء المتن الذي حضّر لنشاط كبير على مستوى بلديات وفعاليات المتن كلها. كذلك، سيتم إجراء انتخابات مجلس متطوعي البقاع الغربي – راشيا في الثلاثين من شهر كانون الأول من هذا العام.

والجدير بالذكر في هذا المجال،أنّ القانون الذي ينظّم انتخاب مجالس المتطوعين يضم النظام النسبي وبطاقات الاقتراع المعدّة مسبقاً وسلّة من الإصلاحات الأخرى.

اصالة الجوهري
منسقة شؤون التطوّع

ومن اجل شراكة حقيقية وتعاون اكبر بين الجمعية ومتطوعيها نظمت الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات ورشتي عمل مقيمتين في كل من دميت قضاء الشوف وبرمانا قضاء

المتن، شارك فيهما عدد كبير من متطوعي الجمعية حيث عرض على الحضور الهدف من اقامة مجالس للمتطوعين في المناطق كما تركّز النقاش بعدها حول الانظمة الانتخابية المعتمدة حول العالم» سلبيات وايجابيات كل واحدة منهم»،

هذا وقد اختتمت اللقاءات على اساس اقامة سلسلة من اللقاءات اللاحقة .

## ما هو اليوم الدولي للمتطوعين؟

هو احتفالية عالمية سنوية تصادف في ٥ ديسمبر من كل عام، حددتها الأمم المتحدة منذ العام ١٩٨٥.

يحتفى بهذا اليوم في غالبية بلدان العالم. ويعتبر الهدف المعلن من هذا النشاط هو شكرٍ المتطوعين على مجهوداتهم، إضافةً إلى زيادة وعي الجمهور حول مساهمته في المجتمع، ولأن عمل ونجاح الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابت يرتكزان منذ نشأتها على دعم المتطوعين لها في نشاطاتها ومشاريعها، لاسيما في الفترات الانتخابية، حيث يصل عددهم إلى اكثر من ٤ آلاف متطوع،
تتوجه الجمعية في هذه المناسبة إلى هؤلاء الجنود المجهولين بالشكر والتقدير على عطاءاتهم وإيمانهم برسالتها وأهدافها، على أمل التعاون الدائم والمستمر في سبيل وطن أفضل وديمقراطية فعليّة.

**أعضاء الهيئة الادارية للجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات**